

## الاقتصاد الصيني ومنهج التدرج في التحول

### نحو اقتصاد السوق ..... سياسات ومؤشرات \*

م.م. أحمد جاسم محمد\*\*

أ.م.د. وفاء المهداوي\*\*

### المستخلص

تكتسب التجربة الصينية أهميتها من ما حققته من انجازات تنموية كبيرة، بعد ان كانت قبلها من اشد البلدان تخلفاً. وعليه فمن المفيد الخوض في ضمارها، وتتبع أبعادها التاريخية والحاضرة، ولاسيما فيما يتصل بما اتبعته من مسارات تنموية مقترنة بتحويلات اقتصادية متباينة مع مرور الزمن. ابتداءً من النظام الإقطاعي، ومروراً بالتطبيقات الاشتراكية، وانتهاءً بالتحول نحو اقتصاد السوق وفقاً للمنهج التدرجي، كإطار أخير لمسارها التنموي. وهو ما تم التركيز عليه من خلال تحليل مجموعة مختارة من المؤشرات لتقييم الأداء على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، للوقوف على مدى ملاءمة منهج التدرج في التحول الاقتصادي الصيني. ولغرض الإحاطة بتجربة التحول الصيني نحو اقتصاد السوق، وفقاً للمنهج التدرج، وتقويم النتائج وصولاً الى الاستنتاجات المتعلقة بالتحقق من صحة فرضية البحث والتي مفادها (ان تقدم الأداء الصيني على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، هو اثر ناجم عن اتباع منهج التدرج في التحول نحو اقتصاد السوق)، تم تقسيم الدراسة على مطلبين رئيسيين.خصص المطلب الأول لمتابعة التطور التاريخي والاتجاهي للسياسات الاقتصادية في الصين، أما المطلب الثاني فيتضمن مضامين التحول الاقتصادي ومؤشرات الأداء في الصين.

### Abstract

The Chinese experience is gaining its importance of the major development achievements, after it was of the most backward countries. Therefore, it is useful to go into its case, and keep track of its historical and present trends, particularly in relation to what it followed the path of development associated with varied economic transformation, with the passage of time, beginning of the feudal system, through the applications of socialism and at end the shift towards a market economy and according to gradualism approach, as a last frame for its development path. That was focused on through the analysis of a select set of indicators to evaluate the performance, at the economic, social and environmental levels to determine the suitability of the mentioned approach in the Chinese economic. For the purpose of understanding the experience of the transition of china towards a market economy, according to the same approach, and evaluate the results and reach to the conclusions regarding the validity of the hypothesis, which says the higher performance of china at the economic, social and environmental levels is a result of the following of the gradual approach to transfer towards a market economy. The study was divided into two major sections. The first one was devoted to track the historical development and the trend of Chinese economic policies, while the second one contains the implication of economic transformation and performance indicators in china.

\* بحث مسجل من أطروحة دكتوراه

\*\* عضو هيئة تدريس/الجامعة المستنصرية/كلية الإدارة والاقتصاد

## المقدمة:

تكتسب التجربة الصينية أهميتها من ما حققته من انجازات تنموية كبيرة، بعد إن كانت قبلها من اشد البلدان تخلفا". وعليه فمن المفيد الخوض في ضمارها، وتتبع أبعادها التاريخية والحاضرة، ولا سيما فيما يتصل بما اتبعته من مسارات تنموية مقترنة بتحويلات اقتصادية متباينة مع مرور الزمن. ابتداءً من النظام الإقطاعي، ومرورا " بالتطبيقات الاشتراكية، وانتهاءً " بالتحول نحو اقتصاد السوق وفقا " للمنهج التدرجي، كإطار أخير لمسارها التنموي. وهو ما سيتم التركيز عليه من خلال تحليل مجموعة مختارة من المؤشرات لتقييم الأداء على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، للوقوف على مدى ملائمة منهج التدرج في التحول الاقتصادي الصيني.

## مشكلة البحث:

أول ما تصطدم به البلدان في تطلعاتها للتحول نحو اقتصاد السوق، بجدلية اي من المنهجين – الصدمة أو التدرج – أكثر ملائمة في التحول الاقتصادي. ويأتي هذا البحث ليقدم مساهمة في إمكانية حل هذه الجدلية من خلال تتبع التجربة الصينية في تحولها التدرجي نحو اقتصاد السوق ومدى نجاحها من عدمه.

## هدف البحث :

يهدف هذا البحث الى التحقق من مسألة تحقيق التجربة الصينية طموحاتها التنموية في التحول نحو اقتصاد السوق.

## فرضية البحث :

إن تقدم الأداء الصيني على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، هو تأثير ناجم عن إتباع منهج التدرج في التحول نحو اقتصاد السوق.

## النطاق الزماني والمكاني:

النطاق الزماني: تم تقسيم المدى الزمني للبحث على نطاقين، الأول يهتم بالتطور التاريخي والاتجاهي لسياسات التحول الاقتصادي في الصين خلال المدة (1840-1976). والثاني يهتم بمضامين التحول نحو اقتصاد السوق ومؤشرات الأداء في الصين للمدة (1978-2009).

النطاق المكاني : يدور البحث حصريا " حول التجربة التنموية في الصين .

منهجية البحث : للتحقق من فرضية البحث، تم الاعتماد على أسلوب التحليل الذي يستند على الربط بين المنهج الاستدلالي (التاريخي) القائم على الدراسة التاريخية، وتتبع المسار الاتجاهي للتحولات الاقتصادية في المناهج التنموية في الصين، ومن ثم المنهج الاستنباطي (التطبيقي) القائم على استنباط النتائج بعد إجراء الحسابات وفقا " لمجموعة من مؤشرات مختارة، منها ما هو اقتصادي واجتماعي، ومنها ما هو بيئي.

## هيكلية البحث:

لغرض الإحاطة بتجربة التحول الصيني نحو اقتصاد السوق، وفقاً "لمنهج التدرج، وتقويم النتائج وصولاً" إلى الاستنتاجات المتعلقة بالتحقق من صحة فرضية البحث، تم تقسيم الدراسة على مطلبين رئيسيين. يخصص المطلب الأول لتتبع التطور التاريخي والاتجاهي للسياسات الاقتصادية في الصين، أما المطلب الثاني فيتضمن مضامين التحول الاقتصادي ومؤشرات الأداء في الصين.

## المطلب الأول: سياسات التحول الاقتصادي في الصين .

### .....تطور تاريخي واتجاهي للمدة (1976-1840)

مرت الصين بمحطات تطبيقية متعددة ومتنوعة، كل محطة منها تتسم بسمات لسياسة اقتصادية وإدارة تختلف عن سابقتها، ويمكن تشخيص تلك المحطات التطبيقية، وتسميتها وتحديد صفاتها تاريخياً " خلال المدة الممتدة من عام 1840 وحتى عام 1976، أي قبل تحول الصين نحو اقتصاد السوق، لتكوين صورة واضحة عن المقدمات التاريخية والظروف والاتجاهات الاقتصادية التي سبقت وأدت إلى تبني فكرة التحول نحو اقتصاد السوق في الصين.

### المحطة الأولى: اقتصاد شبه إقطاعي (1840-1911)

عاشت الصين في ظل النظام الإقطاعي لأكثر من ألفي سنة، ثم بدأت التحولات الاقتصادية تطالها عندما تعرضت (لغزوات خارجية متعاقبة)\* منذ منتصف القرن التاسع عشر. ولعل من أقوى الأسباب تأثيراً على أضعاف المجتمع الإقطاعي، وهياً أساساً "قويا" للتحول نحو مجتمع أكثر ميلاً للرأسمالية هو حرب الأفيون الأولى (1840-1842) التي شكلت نقطة تحول كبرى في الصين، فقد تحولت بعدها الصين من مجتمع إقطاعي بحت، إلى مجتمع يمكن وصفه بالشبه إقطاعي. وذلك كونه أصبح مزيج بين تطبيقات لرأسمالية صناعية احتكارية قائمة على أساس من اقتصاد السوق، وتحت قيادة القطاع الخاص في المدن، وبين تطبيقات إقطاعية في الريف. (1)

هذا الحدث هياً الأرضية المناسبة لنمو اتجاهات فكرية تطالب بالتحول نحو الرأسمالية واقتصاد السوق عندما بداء بعض التجار وملوك الأراضي الصينيين بتوظيف أموالهم في استثمارات الصناعة المعاصرة، وأصبحت تلك الصناعات أول المشاريع التي أقامها الرأسمال الوطني الصيني. وقد واجهت هذه الصناعات منافسة شديدة من قبل المشاريع الرأسمالية الأجنبية، التي كانت تتمتع بامتيازات خاصة أقرتها المعاهدات غير المتكافئة. (2)

\* عانت الأمة الصينية من حقبة استعمارية متعاقبة، سبقت العصر الحديث، وذلك منذ عام 1840 وحتى عام 1949 أي ما يقارب (100) عام، ففي عام 1840 شنت بريطانيا حرباً "عرفت بحرب (الأفيون الأولى) والتي نجم عنها إجبار (إمبراطورية تشينغ) على توقيع معاهدة (نانجينغ) التي تم بموجبها فصل هونغ كونغ عن الصين، وإخضاعها للاحتلال البريطاني. وأجبرت الصين على دفع تعويضات بلغت (21) مليون تاييل من الفضة. وفي عام 1900 شنت قوة متحالفة من ثمان دول (بريطانيا وروسيا والمانيا وفرنسا والولايات المتحدة واليابان وإيطاليا والنمسا) حرباً "على الصين"، عرفت بحرب (الأفيون الثانية)، وأجبرت حكومت تشينغ على توقيع معاهدة (1901) والتي نصت على أن تدفع الصين تعويضات بلغت 450 مليون تاييل من الفضة على مدى 39 سنة. وخلال المدة الممتدة منذ عام 1931 وحتى عام 1945، شنت اليابان حرباً "على الصين تجاوزت فيها تضحيات الشعب الصيني ما يقارب 35 مليون ضحية بين عسكري ومدني، كما تجاوزت الخسائر الاقتصادية المباشرة ترليون دولار أمريكي تقريباً". انظر: تيانغ ينغ كوي، طريق الصين: النظرة العلمية إلى التنمية، ترجمة عباس جواد كريم، سلسلة كتب معارف، مؤسسة الفكر العربي، الطبعة الأولى، 2011، ص 26-27.

هذا التحول الاقتصادي كان مشوهاً . فهو أولاً " كان يقتصر على المدن دون الريف، الذي بقي إقطاعياً " مستغلاً " للطبقة الفلاحية التي كانت تعمل مقابل قوتها اليومي . وثانياً " كان القطاع الخاص في المدن ناشئاً " ولم تتوفر له البيئة الملائمة لتقوية قدراته التنافسية، بل على العكس من ذلك ، كان للسيطرة الأجنبية دورها الفاعل في إضعاف تلك القدرات ، ومن ثم إضعاف الاقتصاد الصيني . فقد عمل الاحتلال البريطاني والياباني على فتح جميع الموانئ أمام الدول الرأسمالية الغربية دون ضابط، وكذلك السيطرة على مناجم الفحم والحديد في الصين ، وعلى السكك الحديدية بشكل غير مباشر عن طريق توظيف الرساميل أو زيادة القروض بمعدلات فائدة كبيرة . كل ذلك سهل من إغراق السوق الصينية بالبيضائع الأجنبية ، مما أدى إلى إضعاف الإنتاج الوطني الصيني ، وقاد إلى هبوط حاد في الصادرات الصينية ، وحصول بطالة كبيرة نتيجة لفقدان الشعب الصيني لكثير من مصادر العمل . مما جعل من الفقر حالة عامة خلال السنوات الأولى من القرن العشرين . (3)

وكرر فعل موضوعي من قبل الشعب الصيني ، الذي كان يعاني تخلفاً " في قوى الإنتاج الصناعي والزراعي وعاش صراعاً " حاداً " قاد إلى تخلف اجتماعي وحضاري ، وتدن في المستويات الصحية والتعليمية والمعاشية ، قام الصينيون بقيادة (صن - يات - صن) بثورة عام 1911، والتي أدت إلى إسقاط النظام الإمبراطوري الذي استمر لأكثر من 2000 سنة ، وتم إعلان جمهورية الصين . (4)

#### ثانياً : " اقتصاد رأسمالية الدولة (1911-1949)

أعتمد (صن - يات - صن ) على تطبيق سياسة توطيد سلطة (رأسمالية الدولة ) \* ، وذلك من خلال تركيزه على جعل كل المشروعات التي يمتلكها الصينيون والأجانب ، ولاسيما كبيرة الحجم منها ، مثل البنوك والسكك الحديدية وغيرها تحت يد الدولة من حيث الاستغلال والإدارة . ولا يسمح للأفراد بإدارتها ، وذلك من أجل منع رأس المال الخاص أن يحتفظ بالمشاريع الكبيرة واحتكارها . (5)

وبحلول عام 1927 تعمقت تطبيقات سياسة توطيد سلطة رأسمالية الدولة ، وذلك عندما تسلم حزب الكومنتانغ السلطة . سيما في المجالات الصناعية والتجارية والمالية ، إذ تركزت الأموال الضخمة التي أصبحت ملكاً " للدولة في أيدي كبار موظفي الحكومة . وعليه تكونت احتكارات جديدة ، كانت تعد من الناحية الرسمية احتكارات الدولة ، لكنها في واقع الأمر تخضع للإشراف المباشر من قبل كبار موظفي الدولة . وكان الجزء الكبير من رأسمالية الدولة لا يستخدم لأهداف إنتاجية ، وإنما يتجه أما إلى مجال التداول أو يحول إلى أموال للملاك يتم حفظها في البنوك الأجنبية . وكانت حكومة الكومنتانغ تسعى إلى تحقيق التطور الصناعي للبلاد ، بمساعدة رأس المال الأجنبي ، لكن كانت نتيجة ذلك هو مزيد من التبعية للخارج ، حيث استمرت العلاقات الاقتصادية مع الدول الأجنبية من خلال الشركات الرأسمالية التي حصلت بمقتضى القوانين الحكومية آنذاك على الحق بالتصرف في موارد البلاد المخصصة للتصدير والإشراف على الاستيرادات . (6) وعليه فإن اعتماد تطبيقات سياسة رأسمالية الدولة في الصين تعني ضمناً " اعتماد تطبيقات الاقتصاد الموجه مركزياً للمشاريع الكبيرة على حساب تطبيقات اقتصاد السوق فيها .

\* ملكية الدولة هي رأسمالية الدولة بحد ذاتها ، وهي تعني توجيه القوى الإنتاجية من قبل الدولة وإدارتها مركزياً ، انظر في ذلك : أنور نجم الدين ، رأسمالية الدولة ، شبكة المعلومات الدولية ، الموقع : [WWW.ahewar.com](http://WWW.ahewar.com)

وفي مشهد آخر من مشاهد هذه المحطة التطبيقية، وإلى جانب تطبيقات رأسمالية الدولة، انتهز القطاع الخاص الصيني فرصة نشوب الحرب العالمية الأولى لتوسيع نشاطاتهم، فحققت الصناعات الخاصة الصينية تقدماً "ملموساً"، سيما في صناعة الغزل والنسيج. وقد ازدادت الطبقة العاملة نتيجة لتطور الرأسمالية الوطنية، واتساع المشاريع الصناعية ذات الملكية الأجنبية. فقد تضاعف عدد العمال من أقل من مليون عامل عام 1914 إلى حوالي ثلاث ملايين عامل عام 1919. وتطورت الطبقة العمالية وازداد وعيها، فقامت بحركة الموجه ضد الاحتلال والإقطاع في البلد، وبهذه الحركة بدأت البروليتاريا الصينية تظهر إلى الوجود (7).

ومن ذلك الحين أخذ دور القطاع الخاص الصيني يتنامى مع مرور الزمن، كأحد متضمنات التوجه نحو اقتصاد السوق، مستغلاً توفر الظروف الملائمة لتطوره سواء كانت خارجية تتمثل بالحرب العالمية الأولى التي قللت الضغط الخارجي على الصين، وفسحت المجال أمام القطاع الخاص لينتعث، أو كانت ظروف محلية ناجمة عن فشل تطبيقات سياسة رأسمالية الدولة من حيث إضعافها لقوى الإنتاج وإفراز تبعيتها السالبة للخارج.

هذا المشهد أخذ امتداده الزمني حتى الحرب العالمية الثانية وما بعدها بسنوات قليلة - حتى عام 1949 - وأخذ القطاع الخاص طابعاً "احتكاريًا"، سواء كان الأجنبي الذي كان يسيطر على أغلب الصناعات المتمركزة في المدن الساحلية، أو القطاع الخاص المحلي الذي كان مسيطر عليه من قبل عوائل صينية محددة، والتي كانت تمتلك ثلثي رأس المال الصناعي و 80% من الأصول الثابتة في الصناعة والنقل والمواصلات المحلية. (8)

أدت السياسات الحكومية في التوجه المركزي من جهة، والسياسات الاقتصادية الاحتكارية من قبل القطاع الخاص من جهة أخرى، إلى حصول عجز في المالية العامة للدولة، مما اضطر الحكومة إلى تمويل هذا العجز من خلال الإصدار النقدي المفرط، وهو ما قاد إلى تصاعد مستويات التضخم وبمعدلات عالية، وإلى حد صارت معه أجور العمال تدفع في شكل بضائع من المصانع التي يعملون فيها، بعد أن فقدت الوحدات النقدية وظيفتها كوسيلة للمبادلة إلى حد كبير. ونتيجة لهذه الأوضاع المتدهورة في المجتمع الصيني، من فقر وتخلف اجتماعي وحضاري، وتدني في المستويات الصحية والتعليمية، كانت الضرورة الموضوعية تفرض حدوث تغيرات سياسية في بنية السلطة الحاكمة، تتبعها تحولات اقتصادية جوهرية في ذات الوقت. وقد كانت هناك عملية صراع بين سلطة الكومنتانغ ومعارضيه من أنصار (ماو تسي تونغ) الذي انتهى بإعلان جمهورية الصين الشعبية عام 1949، بقيادة ماو تسي تونغ، وبدأت عندها مرحلة جديدة من التحول نحو تعميق تطبيقات الاقتصاد الموجه مركزياً من قبل الدولة وفقاً لبناء مجتمع اشتراكي في الصين. (9)

ثالثاً: ملكية الدولة لوسائل الإنتاج

\* هي حركة شبابية جماعية قادت حملة وطنية موجهة ضد الإقطاع والاحتلال، يرجع سببها المباشر إلى المعاهدات غير المتكافئة التي فرضت على الصين بعد الحرب العالمية الأولى في بداياتها اقتصر على الطلاب ومن ثم شملت مختلف الفئات في البلاد ولاسيما الطبقة العمالية منها. انظر الموقع الإلكتروني على شبكة المعلومات الدولية: [www.china.org.ch](http://www.china.org.ch)

**والتوجيه المركزي (1949- 1976 )**

منذ تسلم الحزب الشيوعي الصيني بقيادة ماو تسي تونغ السلطة عام 1949 ، عمد إلى تطبيق تغيرات جوهرية في السياسات الاقتصادية ، تمهيدا " لتحول كامل نحو اقتصاد موجه مركزيا " ، وذلك من خلال إتباع إجراءات وسياسات اقتصادية تمهيدية ، تعقبها تطبيق ستراتييجيات متعاقبة لبناء نظام تخطيط مركزي شامل .

أ - إجراءات وسياسات تمهيدية للتحويل نحو اقتصاد موجه مركزيا " خلال المدة (1949-1951) شملت الإجراءات التمهيدية للتحويل نحو اقتصاد اشتراكي موجه مركزيا " من قبل الدولة ، القيام ببعض التغيرات ، من حيث شكل وادارة الملكيات ، وقد شملت هذه الإجراءات اغلب القطاعات الاقتصادية .

فعلى مستوى القطاع الزراعي ، جاءت إجراءات ماو تسي تونغ في التحول نحو اقتصاد زراعي موجه مركزيا ، من خلال تجميع الأراضي الزراعية في شكل تعاونيات جماعية كبيرة **Collectivization** ، تمهيدا " لبناء اشتراكية زراعية كاملة ، وكانت كل جمعية تعاونية تتألف من 1200 أسرة ريفية تنعدم داخلها الملكية الخاصة ، اي ان كل الملكيات الزراعية الخاصة يتم تأميمها ، ويتم تحويل أصحابها الى عاملين فيها مقابل حصص معينة ، والهدف هو ايجاد نوع من الموازنة بين القوى على أساس سيادة العلاقات الاشتراكية ، والاتجاه نحو الجماعية والكفاية الإنتاجية ، وتمهيد للقضاء على التناقضات بين وسائل الانتاج الجماعي الجديد ، وبين الأشكال الفردية للملكية والإنتاج (10).

هذه الإجراءات لم تستثن قطاعي الصناعة والتجارة ، فقد تم تحويل الجزء الأكبر من الصناعة الرأسمالية إلى أشكال مختلفة من رأسمالية الدولة ، وتم إدارة التجارة الخارجية بمركزية أكثر شدة . أما على مستوى السياسات الاقتصادية الممهدة للتحويل نحو الاشتراكية ، فقد تم وضع حدود دنيا للأجور كسياسة لإدارة الأجور ، وتم ربطها بأسعار الرز بوصفه مادة الغذاء الأساسية . وعلى مستوى السياسة السعرية فتم اعتماد نظام التقنين الاستهلاكي باستخدام بطاقات تموين مدعومة . وهو ما يعني ابتعادا " عن تحديد الأسعار وفقا " لقوانين السوق الحرة . وعلى مستوى السياسات المالية والنقدية تم اعتماد ضوابط مالية ونقدية صارمة لمراقبة المؤسسات العامة ، بما يناقض ويبتعد عن الحرية الاقتصادية واعتماد مبادئ السوق ، وبما يعمق التحول نحو الاشتراكية بموجب نظام التخطيط المركزي . (11)

**ب- ستراتييجيات التحول التنموي الاشتراكي (1952- 1976 )**

1- ستراتييجية الصناعة الثقيلة للمدة (1952- 1957) : بحلول عام 1952 قرر الصينيون إعادة تشكيل الاقتصاد ، واستخدموا النموذج السوفيتي والخطط المركزية ، إذ ركزوا في اول خطة خمسية لهم (1953- 1957) على إعادة بناء الصناعات الثقيلة ، سيما المرتبطة بالدفاع الوطني ، وهو ما دفع الاتحاد السوفيتي لتقديم التسهيلات والتمويل والمساعدات التكنولوجية للصين . (12)

كانت الصين تستهدف من ذلك تحويل الصين من بلد زراعي فقير ومتخلف اقتصاديا " ، إلى دولة صناعية اشتراكية كبيرة ، لذلك استهدفت توسيع البناء الصناعي على مستوى متقدم ، متخطية المراحل الوسطى من التطور الصناعي ، المتمثلة بالصناعات الخفيفة . وقد تم تأسيس مجموعة من الصناعات الأساسية والتي كانت الصين في أمس الحاجة اليها ، مثل صناعة الطائرات والسيارات والآلات الثقيلة

ومولدات الطاقة ومعدات التعدين والمناجم ، ومعامل الحديد الحديثة ذات التقنيات المتقدمة ، وأقيمت المعامل الخاصة بالمعامل الفلزدية وغير الفلزدية ، والمصافي الخاصة بها وبالمعادن الأخرى .(13) أما عن نتائج تطبيق استراتيجية الصناعة الثقيلة، فيمكن إدراكها من خلال بيانات الجدول (1).

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه في الصين للمدة (1953 – 1957 )  
(نسب مئوية)

السنوات	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
1953	15,6	13,1
1954	4,2	1,8
1955	6,8	4,5
1956	6	4,1
1957	5,1	2,4

المصدر : بيانات مصلحة الدولة للإحصاءات الصينية ، شبكة المعلومات الدولية ، الموقع

[http://en.wikipedia.org/wiki/Historical\\_GDP\\_of\\_the\\_Peoples\\_Republic](http://en.wikipedia.org/wiki/Historical_GDP_of_the_Peoples_Republic)

يلاحظ من الجدول (1) ان معدلات نمو الناتج المحلي ومعدل نصيب الفرد منه على حد سواء خلال مدة تطبيق استراتيجية التصنيع الثقيل ، تعد معدلات مقبولة ، لكنها متذبذبة بالاتجاه التنازلي مع مرور الزمن ولاسيما اذا تم مقارنة إحدائيات السنة الأولى ( 1953) مع نصيرتها في عام (1957)، مما دفع الصينيين الى البحث في مكامن الخلل وتشخيص نقاط الضعف في الجانب التطبيقي لهذه الاستراتيجية . ولقد وجد الصينيون ان الإخفاق يعود الى طبيعة الاستراتيجية المطبقة ، التي تم استعارتها من النموذج السوفيتي ، والتي تركز على الصناعة الثقيلة ، وتهمل الصناعة الخفيفة والزراعة ، ذلك ان التركيز على الصناعة الثقيلة لا يتناسب مع القاعدة الاقتصادية الضعيفة للصين ، وان الموارد المتاحة غير كافية لتلبية أعباء الجهاز الصناعي الحديث الضخم ، والذي لم يرتبط بشكل كاف بإمكانيات التراكم والتسويق . وعليه تم رصد مجموعة من التناقضات في نهاية الخطة الخمسية الأولى (1953-1957) وكما يأتي: (14)

- عدم التناسب بين الصناعة الحديثة والقاعدة الزراعية المتخلفة.
- عدم التناسب بين التجهيز الحديث المعقد للمشاريع الجديدة والتأهيل المنخفض للعمال والمهندسين والفنيين.
- عدم التناسب بين النمو المتزايد لسكان المدن وإمكانات تشغيلهم في ظروف إعطاء الأولوية لتطوير الصناعة الثقيلة.

لذلك وفي نهاية الخطة الخمسية الأولى ، حاول ماو تسي تونغ ان يجد حلول لتلك التناقضات من خلال اتباع استراتيجية جديدة وفقا " لخطة خمسية ثانية.

2- استراتيجية القفزة الكبرى الى امام (1958- 1962): نتيجة لاختلاف الظروف الاقتصادية والسياسية والتاريخية بين الصين والاتحاد السوفيتي ، واجه التعاون السوفيتي الصيني في أواخر الخمسينيات عقبات عدة ، من أهمها ، اختلاف رؤية البلدين تجاه أنموذج التنمية الاقتصادية الأكثر ملائمة للصين ، لهذا فقد تخلت الصين عن الأنموذج السوفيتي. وعلى اثر ذلك تم إلغاء اتفاقيات التعاون

بينهما ، وقد كان لتوقف المعونات السوفيتية عن الصين دافع الى بلورة أسس التنمية الاقتصادية الجديدة للصين ، القائمة على مبدأ الاعتماد على الذات في سبيل تحقيق الاشتراكية .(15) وفي كانون الثاني من عام 1958 ، أطلق ماو تسي تونغ الخطة الخمسية الثانية (1958 – 1962 ) ، والمعروفة باسم (القفزة الكبرى الى أمام ) ، والتي هي عبارة عن إستراتيجية تهدف إلى إيجاد أنموذج تنموي بديل " للنموذج السوفيتي ، الذي تبني الصناعة الثقيلة دون الصناعة الخفيفة والزراعة .(16)

تهدف إستراتيجية القفزة الكبرى الى أمام الى تطوير قوى الإنتاج في الصين ، والتغلب على التخلف الاقتصادي في مدة قصيرة .وقد قامت على عدة مبادئ ، من أهمها فكرة التطوير الشامل التي تعني وجوب تطوير جميع القطاعات ، وإعطائها الأولوية على حد سواء . والاهم من ذلك مما يميز سياسة القفزة الكبرى هو اعتناقها لمبدأ اللامركزية الإدارية ، اي التخفيف من شدة السيطرة المركزية إداريا" وتشجيع الوحدات من المستويات الدنيا على التوسع باتخاذ القرارات والمبادرات.(17) تم تجسيد مبدأ اللامركزية تطبيقا" لستراتيجية القفزة الكبرى الى أمام في شكل إداري جديد عرف (بالكوميونات الشعبية) The peoples Commune ، وهي نظام إداري يجمع بين الإنتاج الزراعي والصناعي ، والتجارة والتعليم والنشاطات الثقافية .وتأتي هذه الكوميونات نتيجة دمج التعاونيات القديمة ، بغية توفير المزيد من الإمكانات ، مثل القوة العاملة والخبرة ورأس المال اللازم لاستثمار واستغلال مساحات الأراضي الزراعية الكبيرة التي تم إصلاحها.(18)

رغم اللامركزية في تطبيقات الكوميونات ، إلا إن النمط الذي اعتمدته الصين فيما يخص الملكية والانماط الادارية ، انطوى على فرض قسري لمنطق التوجه المركزي والقضاء على القطاع الخاص والسوق الى مستوى ابعد مما يقتضيه تطور قوى الإنتاج في الصين وقتها .اي تعميق اكبر لاعتماد الاقتصاد الموجه مركزيا" من قبل الدولة ، وابتعاد اكبر عن اقتصاد السوق والياتة .(19)

وتقييما" لإستراتيجية القفزة الكبرى إلى أمام ،يمكن الاستعانة بالجدول التالي:

## جدول (2)

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه في الصين للمدة (1958 – 1962 )  
(نسب مئوية)

السنوات	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
1958	7,3	6
1959	8,8	6,7
1960	3-	5-
1961	27,3-	26,6-
1962	6,5-	4,6 -

المصدر : بيانات مصلحة الدولة للإحصاءات الصينية ، شبكة المعلومات الدولية ، الموقع :

[http://en.wikipedia.org/wiki/Historical\\_GDP\\_of\\_the\\_Peoples\\_Republic](http://en.wikipedia.org/wiki/Historical_GDP_of_the_Peoples_Republic)

يلاحظ من بيانات الجدول (2) ، ان إستراتيجية القفزة الكبرى الى أمام المتجسدة في تطبيق الكوميونات الشعبية ، وما تحمل في ثناياها من توجيه اقتصادي شديد المركزية من قبل الدولة ، وتحدي



شديد لقوانين السوق ، ادخل الصين في أزمة اقتصادية ، وذلك لما تحقق من نتائج متردية . ولا سيما للمدة (1960 – 1962) ، والتي تؤثر مدى التراجع الاقتصادي خلال هذه المدة . ويبدو ان هذه الأزمة هي عبارة عن أزمة كساد كبيرة ، ناجمة عن التطبيقات القسرية لستراتيجية القفزة الكبرى ، التي اخترقت قوانين السوق وتحديثها ، فمثلاً "ان من تلك التطبيقات انه كان مطلوب من الكومينات ان تسلم نحو ثلث ما تنتجه من حبوب ، كضريبة للدولة ، وترك الباقي لغذاء المجمع السكني لكل كومينة . لكن ما حدث هو ان أصحاب الطموح من المقربين لماوتسي تونغ كانوا ينقلون له صورة حسنة عن تضخم انتاج الحبوب في الكومينات على الرغم من مواسم الجفاف انذاك ، وهو ما يعني ضمناً انه ينبغي تضخيم الثلث الذي ينبغي على الكومينة دفعه للدولة ، وقد وصل الامر الى ان تدفع الكومينة الواحدة كل إنتاجها كضريبة للدولة . مما قاد الى انخفاض كبير جداً" في القدرات الشرائية ، وحصول مجاعات بالغة الخطورة في المجتمع الصيني ، ومن جانب آخر وفي اثناء المجاعات كانت مخازن الغلات زاخرة بالحبوب ، ولا سيما مخازن الجيش ، ناهيك عما كانت الصين تصدره من القمح للخارج ، بينما كان الناس يتضورون جوعاً ، حيث مات جوعاً " ما بين 30 – 40 مليون نسمة ما بين العامين 1959-1962. (20)

وفي مشهد اخر من مشاهد القفزة الكبرى ، كان من بين أهدافها الأساسية هو تجاوز بريطانيا والحقاق بالولايات المتحدة الأمريكية في صناعة الحديد الصلب ، مما دفع حكومة ماوتسي تونغ الى استخدام الموارد على نحو مفرط في انتاج الحديد الصلب وان كان ذلك على حساب تجاهل القوانين العلمية والاقتصادية وتجاهل اهمية العلاقة بين الحفاض على البيئة وتحقيق تنمية متوازنة تأخذ بعين الاعتبار الاهتمام بالاهداف الكفيلة بتحسين مستويات المعيشة للمواطنين حاضراً ومستقبلاً". (21)

بعد الأزمة الاقتصادية التي رافقت تطبيق استراتيجية القفزة الكبرى ، انهمكت الحكومة الصينية في دراسة اسباب إخفاق هذه الاستراتيجية ، وتم تكريس الجهود لإيجاد الطرق والوسائل من اجل رفع مستوى الملكية الاشتراكية ، والعمل في الكومينات الشعبية ، وإيجاد منهج ملائم لتحقيق نمو القوى الإنتاجية . وقد استمر ذلك قرابة الأربع سنوات (1963 – 1966) ، وجاء بعدها تطبيق استراتيجية الثورة الثقافية . (22)

3- استراتيجية الثورة الثقافية (1966 – 1976) : أثناء هذه المرحلة تم تنفيذ الخطتين الخمسيتين الثالثة والرابعة (1966 – 1970) و (1971 – 1976) ، التين شكلتا أخطر مرحلة مرت بها الصين ، او اعتبرت أكثر خطورة من مرحلة القفزة الكبرى ، لان الفوضى والعنف شملت جميع نواحي الحياة في الصين . وسميت بالثورة الثقافية لانها كانت تتقف بتجاه واحد ، وهو التركيز على الصراع الطبقي ليحل محل البناء الاقتصادي العلمي ، إذ أكدت هذه الثورة على ان الحافز للتقدم هو التغيير في علاقات الإنتاج وليس في قوى الإنتاج أن ، لذا فإن السياسة الاقتصادية يجب ان تركز على علاقات الإنتاج ، وخصوصاً " في مجال الملكية وحوافز العمل والاجور ، وهنا تم التأكيد على الملكية العامة لوسائل الإنتاج وعدم التفريط بها ، ورفض استخدام التغيرات التكنولوجية الحديثة ، ودعم المعارف والمهارات الفردية ، وأية أفكار عن الرفاهية والوفرة الاقتصادية ، لانها تنتمي الى نظرية الإنتاج ، وقد تم رفض استخدام المصطلحات الاقتصادية مثل الارباح والقوانين الاقتصادية والياتها ، واستعيض عنها بقانون القيمة ، والتأكيد على ان الاقتصاد الاشتراكي يهتم بالاستخدام الكفاء للموارد . (23)

كان الاتجاه الواضح للاقتصاد الصيني خلال تلك المدة ، هو تطوير نظام اقتصادي مكثف ذاتياً ، وفقاً " لتوجيهات شديدة المركزية من قبل الدولة ، وابتعاد نهائي عن السوق والياتة . وقد تركز الجهد على بعض الأولويات الأساسية ، مثل إنتاج الحبوب والحديد الصلب ، والتأكيد على انجاز المهام

المطلوبة بغض النظر عن التكلفة ، مما زاد من الضغط على الموارد المتيسرة من جهة ، وضيق على نسبة الموارد المتيسرة للاستهلاك من جهة اخرى .(24)  
وتقيما " لستراتيجية الثورة الثقافية يمكن الاستعانة بالجدول التالي:

## جدول (3)

معدل نمو GDP ونصيب الفرد منه في الصين للمدة (1976-1967)

(نسب مئوية)

السنوات	1967	1968	1969	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976
معدل نمو GDP	7,5	1,4	16,9	19,4	7,1	3,8	7,9	2,3	2,7	6,1
نصيب الفرد من GDP	1,8	6,6	13,7	16,1	4,1	1,2	5,4	0,2	0,8	1,3

المصدر: بيانات مصلحة الدولة للإحصاءات الصينية ، شبكة المعلومات الدولية ، الموقع :

[http://en.wikipedia.org/wiki/Historlca\\_GDP\\_of\\_the\\_Peopleps\\_Republic](http://en.wikipedia.org/wiki/Historlca_GDP_of_the_Peopleps_Republic)

من الجدول (3) يمكن ادراك ان بداية الثورة الثقافية كانت امتداد طبيعي لستراتيجية القفزة الكبرى ، ولا سيما خلال العامين (1967-1968) سواء على مستوى معدل نمو GDP ، او معدل نصيب الفرد منه . اما في السنوات اللاحقة (1969-1973) ، يلاحظ التطور الايجابي للمعدلات المذكورة ، ويمكن تفسير ذلك على ان هكذا معدلات نمو عالية ، جاءت من التعبئة القسرية للموارد الإنتاجية ، سواء كانت بشرية او مادية ، مما ولد ضغطا " كبيرا " عليها ، ومن ثم تحقيق نتائج ايجابية على مستوى الناتج ، ولكن لم تنعكس ايجابيا " على مستوى تحسن المستويات المعاشية للأفراد . بل انعكس سلبا " ، لانها جاءت على حساب افقار المواطنين ، وهو ما قاد في النهاية الى تراجع هذه المعدلات ، ولا سيما خلال المدة (1974-1976) ، أذ انتهى المطاف بهذه المعدلات بأن تكون سالبة الميل ، وذلك لنفاذ الموارد المادية من جهة ، وإنهاك الموارد البشرية من جهة أخرى .

تركت افكار وممارسات هذه المرحلة اثارا " سلبية من جراء القفز فوق قوانين اقتصاد السوق ، واعتماد التوجه القسري الشديد المركزية للاقتصاد . وقد دفع الصينيون ثمنا " باهضا " على كافة الصعد ، اذ تميزت هذه المرحلة بضعف الممارسات الديمقراطية داخل المجتمع ، وكذلك تدني الحوافز ، ومكافآت العاملين ، وجرى تقنين لمنتجات ومواد الاستهلاك ، وقضي على الربح بوصفه محركا " للنشاط الاقتصادي ، بالإضافة إلى ذلك ، أدت سياسة الاعتماد على الذات إلى عزل الصين عن العالم الخارجي (25).

وأخيرا " ان الثورة الثقافية جاءت بحملة تطهير دموية للمثقفين من ذوات الاتجاه الرأسمالي في الصين . وعلاوة على هكذا خسائر بشرية ، تم حرق الكتب وتدمير الأعمال الفنية الصينية ، وتحطيم المعابد مع قطع كل وسائل الاتصال بالعالم الخارجي ، وأغلقت الجامعات أبوابها ، وظل التعليم الوحيد المسموح به على مدى أكثر من عشر سنوات هو دراسة الحزب الشيوعي والكتاب الأحمر الذي ألفه ماوتسي تونغ . فكانت بحق ثورة ظلام وليس ثورة ثقافية ، كما سبقتها استراتيجية القفزة الكبرى الى الخلف وليس إلى أمام . (26)

وفي تشرين الاول من عام 1976 ، انتهت السنوات العشرة للثورة الثقافية ، بعد وفاة ماو تسي تونغ ، وظهر على المسرح السياسي قيادة جديدة ، ومرحلة جديدة في حياة الصينيين بزعامة (دنغ سياو بينغ) .

## المطلب الثاني: المضامين التطبيقية للتحويل نحو اقتصاد

(183)

## السوق ومؤشرات الأداء في الصين (1978-2009)

اولاً : المضامين التطبيقية للتحويل الاقتصادي في الصين .

أدرك دينغ سياتو بينغ أن الصين لن تنجح في تحقيق استغلال طاقاتها التنموية، بسبب سياساتها الانغلاقية، وإصرارها على تبني الاقتصاد الموجه مركزياً، وإهمال اقتصاد السوق وآلياته، وبالتالي فقد تخلت عن جيرانها شرق آسيا تنموياً وتقانياً. الأمر الذي دفع قيادة دينغ سياتو بينغ لتبني سياسة الإصلاح والانفتاح، والتي تحمل في ثناياها المضامين التطبيقية للتحويل نحو اقتصاد السوق.

تضمنت سياسة الإصلاح والانفتاح، منهجية ومن ثم إليه خاصة في التحويل نحو اقتصاد السوق في الصين، وذلك وفقاً لمراحل تعبر عن خطوات التدرج في تطبيقات التحويل الاقتصادي، وهو ما سيتم متابعته على التوالي.

### 1- المنهجية المتبعة في الصين للتحويل نحو اقتصاد السوق.

دفعت النتائج المتردية للتجارب السابقة التي مرت بها الصين إلى البحث عن التغيير، وإن كان هذا التغيير يقدم تفسيراً مختلفاً أو جديداً للفهم السابق عن الاشتراكية. لذلك انتهجت الصين طريق الإصلاح الاقتصادي للبحث عن الوسائل الفعالة لتحقيق أهدافها في التنمية. (27)

إن إبعاد التجربة الصينية في التحويل نحو اقتصاد السوق انبثقت من رؤية صينية خاصة، تختلف عن الرؤية المنبثقة عن المؤسسات الدولية -صندوق النقد والبنك الدوليين- المتمحورة حول التحويل بالصدمة. وتتفاعل داخل هذه التجربة عناصر الثقافة القيمة للصين مع عناصر الثقافة الغربية، فقد حافظت الصين على تراثها الحضاري، واختارت نموذج التحويل والتنمية الاقتصادية الخاص بها، والنابع من ظروفها وأوضاعها الحقيقية. وكل ذلك أنتج إزالة الكثير من القيود على التفكير الصيني في مجالات متعددة، مما قاد الاقتصاديين الصينيين إلى النظر إلى الاقتصاد الصيني نظرة واقعية وجادة. ففي عام 1979، بدء الإصلاح الاقتصادي في الصين عن طريق منهجية التحويل التدرجي من الاقتصاد الموجه مركزياً من قبل الدولة إلى اقتصاد السوق. (28)

جاء القرار الصيني بالتحويل نحو اقتصاد السوق، والتفاعل الإيجابي مع الاقتصاد العالمي، وفقاً لخطة دقيقة، تقوم على المبدأ التدرجي، بحيث لا تقوم على أساس القفز فوق المراحل أو اختزالها، وإنما تتم هذه العملية بقيادة الدولة ووفقاً لاستراتيجية مدروسة وبرامج واضحة. (29)

طرحت الصين نموذجها الخاص في التحويل نحو اقتصاد السوق بعيداً عن تجارب البلدان المتحولة الأخرى، والذي جاء بمعادلة خاصة تدمج بين الخطة والسوق، سميت بمعادلة (اشتراكية السوق)، التي عكست رؤية جديدة تكمن فلسفتها في أن السوق يعد صفة عامة يمكن تركيبها اشتراكياً أو رأسمالياً، لتأخذ نمط خصوصية أي منهما. فالسوق قابل أن يكون سوقاً رأسمالية، وقابل أن يكون سوقاً اشتراكياً. والاقتصاد المبرمج لا يعني الاشتراكية، لأن بعض البلدان الرأسمالية تهتم بالتخطيط مثل اليابان وفرنسا، وكذلك اقتصاد السوق لا يعني الرأسمالية، لأن الاشتراكية تحتاج إلى اقتصاد السوق أيضاً. وبالنتيجة فإن التخطيط أو السوق كلاهما وسيلة لتنسيق الاقتصاد. (30)

إن معادلة اشتراكية السوق تتكون من طرفين، الأول يتعلق بتبني مبادئ اقتصاد السوق، وما يحمل ذلك في طياته من إعادة الاعتبار بمبدأ سيادة المستهلك، ونهاية لسياسة تهميشه، إذ سوف تنشأ علاقات مباشرة بين المشروعات والوحدات الإنتاجية، بعضها مع البعض من ناحية، ومع الوحدات الاستهلاكية من ناحية أخرى، لتكون أكثر حساسية لمؤشرات السوق، ومن دون الرجوع للسلطات

المركزية ، وذلك وفقاً لنظام الإدارة الاقتصادية الذي يقوم على تفويض القرار وإعطاء حرية الحركة في مجال استخدام الموارد ومستلزمات الإنتاج المتاحة ، وكذلك يتطلب تبني اقتصاد السوق أنشاء أسواق تخضع لقوانين العرض والطلب ، كسوق العمل وسوق السلع والخدمات ، وسوق رأس المال... وغيرها . أما الطرف الثاني من المعادلة ، فيتصل بإعادة النظر في درجة شدة التخطيط المركزي ، واعتماد نوع آخر من انواع التخطيط ، يمكن ان يطلق عليه (بالتخطيط التوجيهي) Guidance Planning ، الذي يتوسط بين التخطيط المركزي – شديد الإلزام القسري – والتخطيط التأشيري – عديم الإلزام القسري ، أذ انه يمكن من خلال عملية التخطيط التوجيهي ، التدخل الحكومي لتصحيح انحرافات أداء السوق الحرة ، وماتفرزه من آثار توزيعية ضارة او سلبية . وكذلك سوف يلعب النظام الضريبي دوراً مهماً

في تهذيب نمط توزيع الدخل ، الذي يمكن ان تفرزه قوى السوق . ومن ثم فإن التخطيط التوجيهي سيلعب دور ضابط إيقاع للتوازنات الكلية في الاقتصاد الصيني . (31)

تم وصف النظام الجديد للصين بأنه اشتراكية ذات خصائص صينية ، لكن أياً كان الوصف الذي يتم اختياره ، فإن التحول عن الاقتصاد الموجه نحو اقتصاد السوق كان لافتاً للأنظار ، وانه حدث دون اضطراب سياسي . الذي كان يمكن أن يتولد فيما اذا تم إطلاق حرية الرأي والتعبير – حسب المعتقد الصيني – ولكن هذا لم يحدث لان الحزب الشيوعي سمح بحرية اقتصادية دون الحرية السياسية ، إذ اعتبر الأخيرة خطوة غير ضرورية ، حاول الصينيون تجنبها في حرص وحذر . ومن ثم كان هناك منهج تحول اقتصادي دون إعادة هيكلة سياسية . (32)

## 2- آلية التحول الاقتصادي المتدرج في الصين

التمس دنغ سياو بينغ ، سبيلاً الى تقدم الصين من خلال البدء بخطوات متواضعة ومدرسة جيداً ، وفي ترو ، متجنباً أسلوب غورباتشوف ويلسون في التغيير على نحو فجائي وشامل ( الصدمة لكل الاقتصاد . فمثلاً كان إصلاح سياسة سعر الصرف يسير بوتائر أسرع بكثير من وثائر إصلاح السياسة التجارية . وكذلك كان تحرير الواردات أبطأ بكثير من تحقيق تحرير كامل في النشاط التصديري . (33)

لكن النقطة المحورية في التحول التدرجي نحو اقتصاد السوق في الصين ، والتي ركز عليها دنغ سياو بينغ ، تأتي من خلال أسلوب (الممارسة التجريبية) ، وذلك عن طريق خلق مناطق اقتصادية خاصة ، والتي تكف فيها الصين عن تطبيق قوانينها المألوفة المناهضة لمشروعات الأعمال الخاصة ، وتشريع قوانين تحررية خاصة بتلك المناطق ، بهدف إعادة القوة ذاتها التي حاول ماو تسي تونغ استئصالها ، إلا وهي القوة السوقية ، وقد اعتبرت تلك المناطق الاقتصادية بمثابة مختبرات يتم فيها تجريب جرعات مختلفة من عمليات الانتقال لاقتصاد السوق في الصين . وهو ما سمح للسلطات الصينية بعزل تأثيرات الاتصال بالممارسات السوقية عن بقية أجزاء الاقتصاد والمجتمع والمعارضة الشعبية أو السياسية المتوقعة . (34)

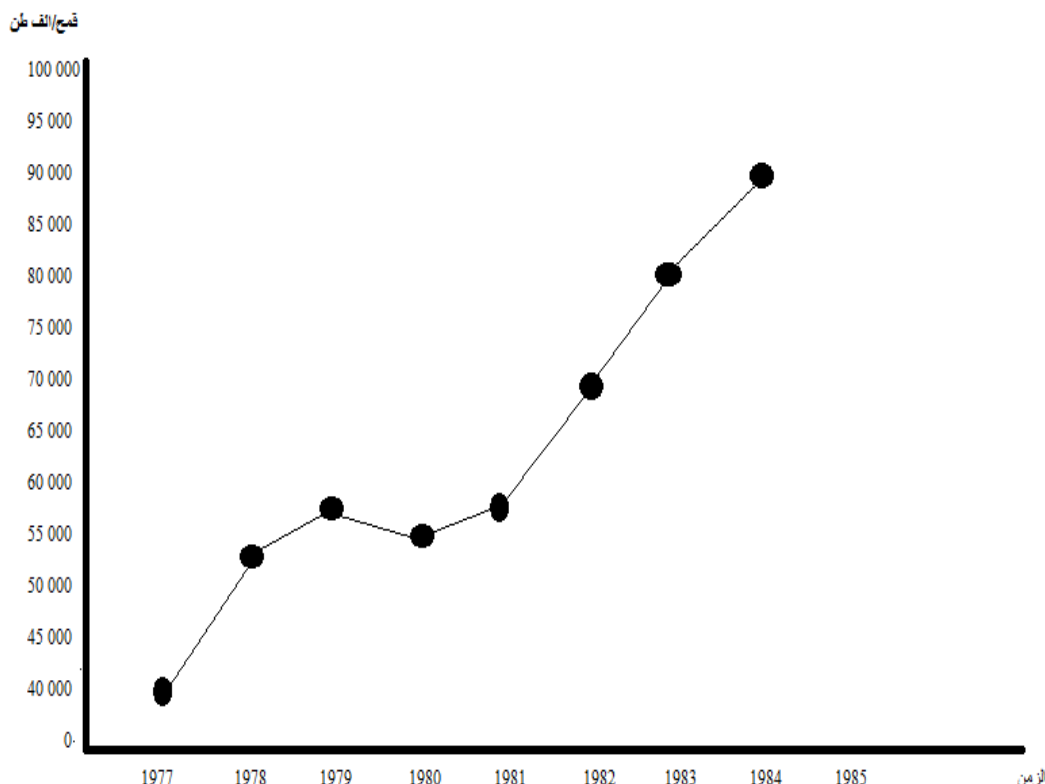
وجدت الشركات الأجنبية تشجيعاً لبناء المصانع في المناطق الخاصة ، وهو ما قاد إلى استخدام الآلاف من العمال الصينيين لإنتاج السلع لحساب العالم الخارجي . ومع عام 1984 تم توسيع نطاق تجربة المناطق الاقتصادية ، وإقامة المزيد منها ، وذلك في أربعة عشر مدينة على طول ساحل الصين . (35)

وعلى وجه الإجمال يمكن القول بأن المناطق الاقتصادية الخاصة بمثابة بوابة أمكن من خلالها عبور التقانات والمهارات المتقدمة الى داخل الصين بشكل تدريجي ، اي بعد فترة اختبار وتأهيل وتطوير ، وذلك لإمكانية تجنب الإفرازات السلبية المتوقعة من جراء التحول نحو اقتصاد السوق .

3- مراحل تحول الصين نحو اقتصاد السوق  
تدرجت الصين في تحولها نحو اقتصاد السوق عبر أربعة مراحل خلال المدة (1978 – ولغاية الآن) والتي يمكن تفصيلها كما يلي: (36)

المرحلة الأولى: (1978-1985): انطلقا " من مبدأ ان (الممارسة التجريبية ) كمنهج تدريجي في التحول نحو اقتصاد السوق ، هي المعيار الوحيد لحكم الحقيقة ، تم البدء في إصلاح القطاع الزراعي كمدخل للتحول وتحقيق إصلاحات اقتصادية . وقد اتخذت عدة إجراءات في هذا الصدد ، منها إلغاء الكومينات والتعاونيات الزراعية ، وتوزيع الأراضي على العائلات الفلاحية . وكذلك أصبح مسموحاً للفلاحين اختيار أنواع المحاصيل التي يرغبون في زراعتها مما قادهم لإتباع إشارات السوق في عمليات التبادل . وهو ما ساعد على تفعيل المبادرة الإنتاجية وتفجير الطاقات ، وأصبحت عوائد الفلاحين تقاس على أساس كمية غلة الأرض ، وليس الأجر بقدر ساعات العمل داخل الكومينات الزراعية ، وعلى أساس ذلك أصبح الفلاحون يدفعون الضرائب بدلا " من تحويل حصصهم الى الكومينات . ويمكن تصور هذه المرحلة على مستوى القطاع الزراعي من خلال الشكل التالي :

### شكل (1) تطور انتاج القمح في الصين للمدة ( 1977 – 1984 )



المصدر: اتم اعداد الشكل البياني استنادا الى بيانات الموسوعة الحرة ، ويكيبيديا ، شبكة المعلومات الدولية الموقع:

<http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8>

يتبين من الشكل (1) مدى التأثير الايجابي للإجراءات التحولية نحو اقتصاد السوق في القطاع الزراعي خلال هذه المرحلة ، معبرا " عنه بالتطور التصاعدي لإنتاج القمح كسلعة استراتيجية للشعب الصيني . ومن ثم فإن النجاح التطبيقي لهذه المرحلة يأتي في إطار التحول التدريجي الشامل للاقتصاد الصيني الذي يكتمل في تطبيقات لمرحل لاحقة ، وهو ما يتنافى ويناقض منهجية العلاج بالصدمة ، التي تعتمد على أسلوب القفز فوق المراحل واختصار الزمن .

المرحلة الثانية: (1984 – 1992): خلال هذه المرحلة تم الانتقال في عملية التحول نحو القطاع الصناعي ، وتم التركيز على اصلاحين مهمين ، في هذا المجال ، الأول يتعلق بإصلاح نظام ملكية الشركات الصناعية وأساليب إدارتها . والآخر يتصل بإصلاح نظام التسعير ، وهما اصلاحين مهمين وأساسيين في إرساء التحول الاقتصادي وفقا " للمنهج التدريجي .

ففي إطار إصلاح ملكية الشركات الصناعية ، جاء الاتجاه التدريجي في تحويل الشركات العامة إلى شركات تسير وفقاً " لآليات ومبادئ السوق، من خلال توجيهين ، الأول ذات نمط شمولي ، يعتمد بشكل عام على إتباع أسلوب الشركات المساهمة ، وهو ما قاد إلى نقل جزء مهم من ملكية الشركات العامة إلى المدراء والموظفين في تلك الشركات ، وهو ما قد يزيد من روح المبادرة وزيادة الإنتاج وتحسين نوعيته لمبدأ تحقيق أعلى الأرباح ، أي ربط زيادة إيرادات الموظفين والمديرين بزيادة الإنتاج وتحسين نوعيته ، وهو ما يعد من مبادئ وقوانين اقتصاد السوق . أما التوجه الثاني فقد قام على مبدأ (الأسلوب التجريبي ) الذي ينص على انتقاء مشاريع محددة ، وتطبيق كل صيغ الأسلوب التدريجي في التحول الاقتصادي عليها ، وفي حال نجاحها يتم تعميم هذه النجاحات لتمتد وتضم أعداد أخرى من المشاريع حتى تكتمل عملية التحول ، وتغطي تحت ظلها كافة المشاريع ، وبذلك يتم الوصول إلى التوجه الأشمل ولكن بأسلوب تدريجي .

الإصلاح الآخر خلال هذه المرحلة يتعلق بنظام التسعير ، فقد تم إتباع أسلوب التسعير المزدوج ، الذي يعني ان يكون هناك تسعيرين للمنتجات السلعية ، أي ان هناك أسعاراً تحدد من قبل الدولة لجزء من إنتاج السلع ، والجزء الآخر تحدده آليات السوق ، وهو ما يأتي في إطار التدرج في إصلاح نظام التسعير . لكن ما حصل واقعاً " ، هو ان الأسعار التي كانت السوق تحددتها أكثر بكثير من الأسعار الموجهة مركزياً " ، مما كون ثغرة للفساد المالي ، استغلها كبار المسؤولين في الشركات لكسب المصالح الفردية . وعلى وجه العموم ، فقد أصبح أكثر من 90% من الأسعار تعتمد في تحديدها على إشارات السوق بحلول عام 1992. ويمكن تصور مدى ما تحقق من تقدم اقتصادي خلال هذه المرحلة من خلال الجدول البياني الآتي:

#### جدول (4)

معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في الصين للمدة ( 1984 – 1992 )

تم أعداد استناداً	معدل نمو GDP %	السنوات	المصدر :
	9,9	1988 – 1984	الجدول
	4,8	1989	على :
World	3,9	1990	U .N .
	9,2	1991	
	14,2	1992	
	8,44	1992 - 1984	

Economic Survey 1994 ,U .N. Publication . New brk , P .41.

يتضح من الجدول (4) مدى التطور الايجابي فيما تحقق من معدلات نمو للناتج المحلي الإجمالي الصيني ، خلال هذه المرحلة من التحول . إذ يشير إلى معدل عام بما نسبته 8,44% ، وهو ما يؤشر ما للإصلاحات التدريجية التي شملت القطاع الصناعي ومن قبله القطاع الزراعي من تأثير ايجابي واضح على واقع النمو الاقتصادي الصيني .

المرحلة الثالثة : ( 1992 – 2002 ) : تضمنت هذه المرحلة جانبين ، الأول يتعلق بإمكانية إيجاد حلول عملية للشركات الخاسرة بعد تحويلها إلى شركات مساهمة ولم تتوقف في أدائها . فجاء الحل بإغلاقها أو إعلان إفلاس الكبيرة منها ، إما الشركات الصغيرة ، فيمكن إن تدمج في شركات أكبر منها ، لكن هذا الإجراء كان له إفرازات سلبية ، تمثلت في تسريح عدد كبير من العاملين بعد إلغاء وتصفية تلك

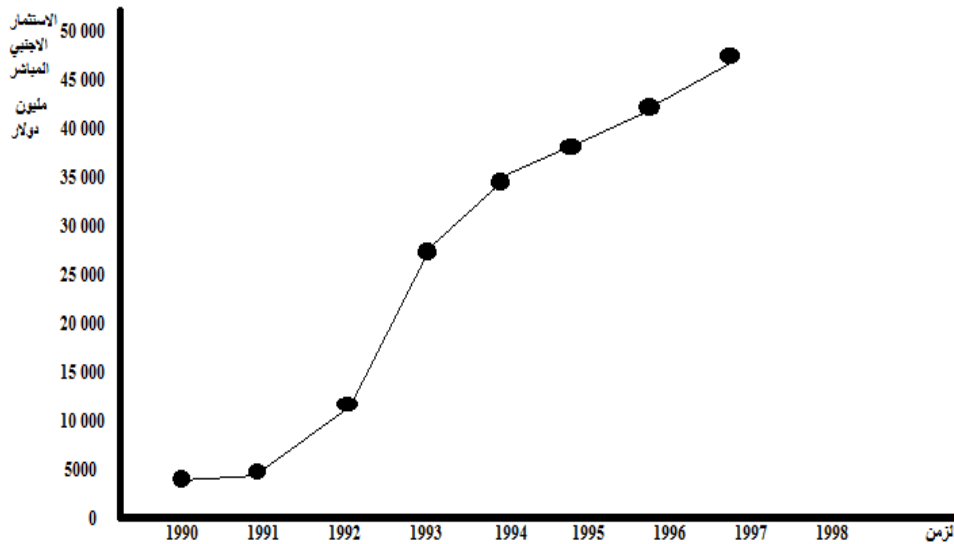


الشركات ، ومن ثم تفاقم معدلات البطالة . وقد جاء الحل بالعمل على تأهيل العاملين من خلال فتح مراكز لإعادة التدريب بما ينسجم وفتح مشاريع جديدة.

أما الجانب الآخر والمهم الذي تضمنته هذه المرحلة فيتعلق بتضمين القطاع الخاص في المشهد الاقتصادي الجديد للصين . سواء كان أجنبيا " أم محليا " . وذلك عن طريق التطبيق العملي لمعادلة اشتراكية السوق في المناطق الاقتصادية الخاصة . من خلال تشريع كل القوانين اللازمة والضامنة لعمل آليات السوق بحرية في تلك المناطق . مما هيأ البيئة الملائمة لاجتذاب رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية في تلك المناطق ، مستفيدة من الامتيازات المقدمة لها من جانب ، ومن كلف العمل الرخيصة من جانب آخر . ويمكن الاستدلال على مدى التطبيق العملي للتحويل الاقتصادي في تلك المناطق من خلال ما تم اجتذابه من استثمار ، وهو ما يمكن ملاحظته في الشكل البياني الآتي :

شكل (2)

التطور ألتجاهي لمقدار الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين للمدة (1990 – 1997 )



المصدر : تم اعداد هذا الشكل البياني اعتمادا " على النشرة الإحصائية التالية :

U .N. World Investment Report 1998 , New York , 1998 , P.364.

#### المرحلة الرابعة: (2002 – ولغاية الان )

بعد اعتراف أكثر من 150 دولة بتحول الصين الكامل نحو اقتصاد السوق الحر ، أدرك الصينيون بأن مسارهم التنموي يأخذ اتجاه مفهوم النمو وليس التنمية . أي ان جل التركيز كان ينصب على سرعة النمو مع إهمال لجودة النمو ، ومن ثم كان هناك عدم رشد في استغلال الطاقات والموارد . مع استخدام لتكنولوجيا متدنية وغير صديقة للبيئة . بالإضافة إلى سوء توزيع الدخل بين أفراد المجتمع الصيني ، مما زاد من حدة الفوارق الطبقيّة بينهم . وهو ما قاد الصينيون الى تبني المبدأ التنموي الحديث الذي يهتم بالتنمية المستدامة ، لان حماية البيئة والاستغلال الأمثل للموارد ، يعينان زيادة الإمكانات الكامنة لاقتصاديات السوق . هذا من جانب ، ومن جانب آخر ، كان هناك اهتمام بإمكانية بناء مجتمع متناسق بحيث تذوب فيه الفوارق الطبيعية الى الحدود الممكنة ، وهو من الأهداف الرئيسة خلال هذه المرحلة ، وذلك بسبب اتساع الفجوة بين الأغنياء ومحدودي الدخل جراء التحول نحو اقتصاد السوق .

## ثانياً: مؤشرات تقييم الأداء الاقتصادي والاجتماعي في الصين للمدة (1992 – 2009)

أن ما حدث في الصين منذ عام 1978 ، من مخاض انتقالي تدرجي طويل ، لم تتكشف صورته النهائية المستقرة ، الا في عام 1992 ، وذلك حينما بدأت آلية السوق تلعب دوراً أساسياً في توزيع الموارد في الصين من خلال التطبيق العملي لنظام اشتراكية السوق . وعليه سيتم اعتماد المدة (1992 – 2009) لتقييم الأداء الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ، لإمكانية الحكم على مدى نجاح تجربة التحول التدرجي نحو اقتصاد السوق في الصين ، وذلك اعتماداً على مجموعة من المؤشرات وكما يأتي :

أ- المؤشرات المختارة لتقييم الأداء الاقتصادي في الصين

### 1- مؤشر معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي

يمكن أن يعكس هذا المؤشر مدى ما تحقق من تقدم اقتصادي على المستوى المحلي تحت ظل المنهجية المتبعة في التحول الاقتصادي . وهو يحسب لها في الحالة الايجابية ، ويحسب عليها في حالة تسجيل اتجاهات سلبية .

### جدول (5)

معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في الصين للمدة (1992 – 2009)

(نسب مئوية)

السنوات	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
المؤشر	14,2	14	13,1	10,9	10	9,3	7,8	7,6	8,4
السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
المؤشر	8,3	9,1	10	10,1	11,3	12,7	14,2	9,6	9,2

المصدر: بيانات وإحصاءات البنك الدولي، شبكة المعلومات الدولية ، الموقع:  
<http://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.Z>

الجدول (5) يشير وبوضوح الى ما هو متحقق من نتائج ايجابية وفقاً للمقاييس الدولية المتعلقة بمعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي . ومن خلال ذات الجدول عند حساب المتوسط العام لمعدلات الناتج المحلي الإجمالي ، نجد أنه يعادل مانسبته 10.016% ، وهو ما يعبر عن حالة فريدة من التفوق ، يمكن أن تكون ناجمة عن إتباع المنهج التدرجي في التحول نحو اقتصاد السوق ، الذي يقدم ضمانات إنتاجية يمكن أن تكفل تحقيق هكذا تفوق إنتاجي ، منها أن المنهج التدرجي يمكن أن يضمن عدم ارتفاع معدلات التضخم ، لأن إتباعه يعني الربط بين الخطوات المتأنيئة لتحرير الاقتصاد – الذي يحفز جانب الطلب الكلي – وبين التطور التدرجي للقدرات الإنتاجية المحلية – تمثل جانب العرض الكلي – ومن ثم تحقيق توازن اقتصادي مضاد للتحركات التضخمية . وهو ما يقود إلى أن تنتفي الضرورة لاتخاذ إجراءات ضاغطة على جانب الطلب الكلي بدافع تحجيم معدلات التضخم . وبالنتيجة فإن عدم الضغط على جانب الطلب الكلي وبفعل المنهج التدرجي ، ينشأ الحافز المحرك لعمل مضاعف الاستثمار ، الذي يمكن أن يكفل مساهمة فعالة في تحقيق معدلات نمو ناتج محلي إجمالي إيجابي مرغوب أو مستهدف . أما الضامن الإنتاجي الآخر ، والناجم عن إتباع المنهج التدرجي في التحول نحو اقتصاد السوق في الصين

هو إتباعهم للأسلوب التجريبي في التحول الاقتصادي ،الذي يضمن تعميم التجارب الناجحة دون غيرها ،وهو ما يقود الى إمكانية تحقيق سرعة في النمو الاقتصادي -بفعل ضمان النجاح - وان كان في صيغة تحول اقتصادي متأنية ، اي ان التآني في حسابات التحول الاقتصادي التدرجي هو من ضمن من يضمن تحقيق سرعة النمو في معدلات الناتج المحلي الإجمالي .

## 2- معدل تكوين رأس المال الثابت المحلي الإجمالي

يعد هذا المؤشر من المؤشرات المهمة في تقييم مدى فاعلية المنهجية المتبعة في التحول الاقتصادي ، وذلك لما له من علاقة وثيقة بمدى مايمكن ان يحقق من تغيرات هيكلية في البنية الإنتاجية للاقتصاد . على ان زيادة معدلات تكوين رأس المال الثابت - من خلال تحويل المدخرات إلى استثمارات - تعني زيادة ما ينفق على كل ما له صلة بتوسيع الطاقات الإنتاجية ، مثل توسيع وبناء المعامل والمصانع والبنيات ، وكذلك شراء المعدات والمكانن والأجهزة ، وكذلك يشمل الاتفاق على ما يسمى بالبنى التحتية التي تتضمن الطرق والجسور والسكك الحديدية والموانئ والمطارات وغيرها ، وكل ذلك يعني زيادة في الموارد المادية والبشرية المتاحة ، وهو ما يمكن ان يؤثر الى ان اقتصاد السوق المطبق استند الى منهجية ملائمة في التحول نحو اقتصاد السوق .

### جدول (6)

معدلات تكوين رأس المال الثابت من GDP في الصين للمدة (1992 – 2009) (نسب مئوية)

السنوات	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
المؤشر	37	44	42	42	37	36	37	38	39
السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
المؤشر	36	38	41	43	44	43	42	44	48

المصدر: بيانات وإحصاءات البنك الدولي، شبكة المعلومات الدولية، الموقع:

<http://data.albankaldawli.org/indicator/NE.GDI.TOTL.ZS>

يتبين من الجدول (6) ان تكوين رأس المال الثابت المحلي الاجمالي يشكل جزءاً كبيراً من الناتج المحلي الإجمالي على مدار ثمانية عشر سنة (1992-2009) وإذا ما تم احتساب المتوسط العام لكل المعدلات خلال هذه المدة ، سيعادل ما نسبته 40,16% ، وهو ما يعني ان منهج التدرج في التحول الاقتصادي في الصين ساهم في خلق قاعدة انتاجية واستثمارية واسعة ، وهو ما يحسب له كمنهج تنموي سليم .

## 3- معدل القيمة المضافة للقطاع الصناعي

يعد هذا المؤشر من المؤشرات المهمة في تقييم مدى تطور الأداء الاقتصادي ، ومن ثم في الحكم على مدى ملائمة المنهجية المتبعة في التحول نحو اقتصاد السوق . فالقيمة المضافة للقطاع الصناعي تترجم ما اضافته المؤسسات الصناعية ضمن نشاطها ، وتعكس الفعالية التي تم بها دمج عناصر الإنتاج من رأس مال ويد عاملة وغيرها ، فهي تقيس الوزن الاقتصادي للمؤسسات الصناعية ، وتشكل أفضل معيار لقياس حجمها ونموها وتكامل هيكلها الإنتاجية . وإذا ما شكلت القيمة المضافة الصناعية نسبة مهمة من الناتج المحلي الإجمالي ، فإن ذلك سيؤشر مدى إمكانية المؤسسات الصناعية ومدى تطور أدائها الاقتصادي ، وهو بالنتيجة يمكن اعتباره حكماً " ايجابياً " لصالح المنهجية المتبعة في التحول نحو اقتصاد السوق .

## جدول (7)

معدلات القيمة المضافة للقطاع الصناعي في الصين للمدة (1992 – 2009)

السنوات	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
المؤشر	43	47	47	47	48	48	46	46	46
السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
المؤشر	45	45	46	46	47	48	47	47	46

المصدر: بيانات وإحصاءات البنك الدولي، شبكة المعلومات الدولية، الموقع:  
<http://data.albankaldawli.org/indicator/NV.IND.TOTL.ZS>

الجدول (7) يبين المساهمة المهمة للقيمة المضافة للقطاع الصناعي في تكوين GDP في الصين بعد نهجها تحولاً "تدرجياً" نحو اقتصاد السوق على مدار المدة (1992 – 2009)، وإذا ما تم حساب المتوسط العام لهذه المعدلات سنجد أنه يقترب من نصف المساهمة في GDP في الصين (46,38%) وهو ما يمكن أن يؤشر تحول الصين إلى بلد صناعي يقف في مصاف البلدان الصناعية، وبالنتيجة يمكن أن يحسب ذلك لمنهجية التدرج في التحول نحو اقتصاد السوق.

## 4- معدلات تضخم أسعار المستهلك

من ضمن المقاييس المهمة لمدى تفوق المنهجية المتبعة في التحول نحو اقتصاد السوق، هو مدى إمكانية السيطرة على معدلات تضخم أسعار المستهلك عند معدلات مقبولة مع مرور الزمن. وذلك لما لتصنيف منهجي التحول الاقتصادي من صلة وثيقة في مدى التأثير على أسعار المستهلك من حيث استقرارها أو عدمه، ولا سيما حينما يتم التمييز بين المنهجين (الصدمة والتدرج) على أساس السرعة والشمول في تطبيقات التحول نحو اقتصاد السوق.

## جدول (8)

معدلات تضخم أسعار المستهلك في الصين للمدة (1992 – 2009)

السنوات	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
المؤشر	6,3	14,6	24,2	16,9	8,3	2,8	8 -	1,4 -	3
السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
المؤشر	5	8 -	1,2	3,9	1,8	1,5	4,8	5,8	7 -

المصدر: تم إعداد الجدول استناداً إلى النشرات الإحصائية التالية:

IMF , International Financial Statistics , year book 2004 . p . 237 .

- IMF , International Financial Statistics , year book 2008 . P . 220.

- IMF , International Financial Statistics , year book 2010 .P.230.

يتضح من الجدول (8) ، ان اتجاه مسار معدلات تضخم اسعار المستهلك في الصين بعد التحول التدرجي نحو اقتصاد السوق ، تعد اجمالاً مقبولة إلى حد كبير ، ولا سيما بعد عام 1997 وحتى عام 2009 ، ويمكن ان يرجع ذلك إلى حد كبير الى ما تم إتباعه من اسلون في التخطيط التوجيهي ، وما يتضمن من إمكانية استخدام أدوات السياستين النقدية والمالية في إمكانية الحد من تفاقم معدلات التضخم . فقد تم استخدام سياسة نقدية انكماشية من خلال أدواتها غير المباشرة - مثل نسبة الاحتياطي القانوني او التوسع في استخدام عمليات السوق المفتوحة - وذلك للتأثير على حجم النقود المتداولة وجعلها دائماً " بالمقدار الذي يتناسب ومعدلات تضخم ملائمة . وبالمقابل وفي سبيل عدم تأثير السياسة النقدية الانكماشية على الأداء التنموي الصيني ، تم استخدام سياسة مالية توسعية ، تستهدف جانب العرض دون جانب الطلب ، مثل تخفيف الأعباء الضريبية على بعض الصناعات ، ولا سيما الاستهلاكية منها ، بهدف زيادة عرضها وتخفيض أسعارها و/او زيادة النفقات المالية المتوجهة صوب البنى التحتية او بما يوسع الطاقات الإنتاجية .

#### 5- معدلات نمو الصادرات الصينية

المعدل الموجب لنمو الصادرات يعبر عن زيادة متحققة في حجم الصادرات في سنة معينة تزيد عن الزيادة المتحققة في السنة السابقة لها، هذا اذا كان معدل نموها موجب أيضاً. وكلما زادت القيمة النسبية لمعدل النمو دل ذلك على زيادة اكبر في حجم الصادرات . اما اذا كانت المعدلات تسجل نسب سالبة ،فأن ذلك يشير الى تحقق انخفاضات متتالية في مقادير قيم الصادرات .ومن ثم فإن تحقيق معدل صادرات موجب على مدار سنوات متتالية ،يمكن ان يشير إلى تحسن الأداء الاقتصادي ،وهو ما يمكن ان يحسب لمنهجية التحول الاقتصادي المتبعة .

#### جدول (9)

معدلات نمو الصادرات في الصين للمدة (1992 – 2009)

(نسب مئوية)

السنوات	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
المؤشر	18,11	8,01	30,8	22,95	1,52	21,01	0,5	6,1	27,88
السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
المؤشر	6,74	22,35	34,59	35,39	28,42	27,22	25,62	17,31	5,08

المصدر: تم اعداد الجدول استناداً الى النشرات الاحصائية التالية:

- IMF , International Financial Statistics , year book 2003 .P.223.

- IMF , International Financial Statistics , year book 2004 .P.235

- IMF , International Financial Statistics , year book 2009 .P .207.

- IMF , International Financial Statistics , year book 2010 .P.230

ابتداءً " يشير الجدول (9) الى ان معدلات نمو الصادرات الصينية خلال المدة (1992 – 2009) موجبة الميل ، وهو ما يعني ان كل معدل في كل سنة من هذه المدة يسجل زيادة مضافة إلى ما تحقق من زيادة في السنة السابقة لها . لكن تلك الزيادات جاءت متفاوتة في مقاديرها النسبية بين سنة وأخرى وعند حساب الزيادات المتراكمة خلال هذه المدة نجدها تعادل (339,6 %) وهو ما يعد انجازاً " تنموياً " كبيراً " . ولتأكيد تفوق الصادرات الصينية عما كانت عليه سابقاً " يمكن مقارنة (قيمة الصادرات الصينية في عام 1991 البالغة 72 مليون دولاراً ، مع قيمتها في عام 2009 والبالغة 1302 مليون دولار ، اي إنها قد تضاعفت بما يعادل 18 ضعف ) (37) . وعليه فإن هذه الانجازات في تطور قطاع الصادرات يمكن اعتبارها دليلاً " واضحاً " على مدى ملائمة منهج التدرج في التحول الاقتصادي .

6- مؤشر خدمة الدين الخارجي  
المعدلات التصاعدية لخدمة الدين الخارجي كنسبة من حجم صادرات السلع والخدمات ، تعني ضمناً " عدم القدرة على إطفاء الديون الخارجية ، ومن ثم تراكمها وزيادة فوائدها . وهي نتيجة حتمية تحمل في مضمونها عدم قدرة تصديرية ناجمة عن ضعف القدرات الإنتاجية . أما إذا أخذت تلك المعدلات طابعاً " تنازلياً " مع مرور الزمن ، فإن ذلك سيشير الى زيادات مستمرة في القدرات التصديرية بما يحقق عوائد يمكن لها ان تغطي خدمة الدين الخارجي ، وهو مؤشر على ملائمة المنهجية المتبعة في التحول نحو اقتصاد السوق .

جدول (10)  
معدلات خدمة الدين الخارجي الى اجمالي الصادرات في الصين للمدة (1992 – 2009)  
(نسب مئوية)

السنوات	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
المؤشر	10,2	11,1	8,9	9,9	8,8	8,7	8,7	11,7	9,3
السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
المؤشر	7,9	8,3	7,4	3,4	3,1	2,5	2,3	2,1	2,9

المصدر: بيانات وإحصاءات البنك الدولي، شبكة المعلومات الدولية ، الموقع:

<http://data.albankaldawli.org/indicator/DT.TDS.DECT.EX.ZS>

يلاحظ من الجدول (10) بان معدلات خدمة الديون كنسبة من قيم صادرات السلع والخدمات في الصين ، مرتفعة نسبياً " خلال عقد التسعينيات ، لكنها تأخذ طابعاً " تنازلياً " بعد ذلك حتى تصل الى مستويات مقبولة في عام 2004 ولغاية عام 2009 ، وهو ما يمكن ان يشير إلى دلالة مفادها ، بان

الاقتصاد الصيني بعد التحول نحو اقتصاد السوق وفتح مجالات الاستثمار بشكل تدرجي ، اقتضته الحاجة إلى الديون الخارجية ، وذلك بالتزامن مع قدرات إنتاجية ومن ثم تصديرية في بداياتها ، مما قاد إلى أن تكون خدمات الديون إلى قيم الصادرات مرتفعة ابتداءً ، ثم تأخذ طابعاً "تنازلياً" مع تدرج تطور القدرات التصديرية للاقتصاد الصيني . وما يشير إلى ذلك بوضوح هو مدى التباين في المعدلات بين عام 1992 (10,2%) وبين عام 2009 (2,9%) ، وهو ما يمكن أن يحسب لمنهجية التدرج في التحول التطبيقي نحو اقتصاد السوق في الصين .

على وجه العموم ، فإن المؤشرات المختارة لتقييم الأداء الاقتصادي الصيني أجمعت إجمالاً في تأشيرها على تقدم الأداء الاقتصادي وبشكل ملفت للنظر . وهو ما يشير بوضوح إلى فاعلية المنهجية التدرجية في التحول نحو اقتصاد السوق ومدى ملائمتها تنموياً على مستوى الاقتصاد الصيني .

## ب- مؤشرات مختارة لتقييم الأداء

## الاجتماعي والبيئي في الصين

## 1- معدلات البطالة

إذا ما أخذ اتجاه مسار معدلات البطالة بالصاعد فوق الحدود المقبولة لها، فإن ذلك سيلقي بظلاله سلباً من الناحية الاجتماعية، ذلك لأن زيادة معدلات البطالة تعد من المشاكل الاجتماعية شديدة الخطورة، لما لها من إفرازات مجتمعية مضاعفة، مثل زيادة معدلات الجريمة والأمراض النفسية الأخرى، وعليه فإن القدرة على ضبط مسار معدلات بطالة مقبولة، يعد امتيازاً يمكن أن يحسب للمنهجية التنموية المتبعة في التحول نحو اقتصاد السوق. أما إذا حدث العكس فسيعد انحداراً في الأداء الاجتماعي يحسب على تلك المنهجية.

## جدول (11)

معدلات البطالة في الصين للمدة (1992 – 2009)

(نسب مئوية)

السنوات	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
المؤشر	2,3	2,6	2,8	2,9	3	3	3,1	3,1	3,1
السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
المؤشر	3,6	4	4,3	4,2	4,2	4,1	4	4,2	4,3

المصدر: تم إعداد الجدول استناداً إلى النشرات الإحصائية التالية:

- IMF , International Financial statistics , year book 2004 .P.237.
- IMF , International Financial statistics , year book 2010 .P.230.

وفقاً للجدول (11) فإن معدلات البطالة في الصين بعد التحول التدريجي نحو اقتصاد السوق، سجلت في أدناها ما نسبته 2,3% وفي أعلاها ما نسبته 4,3%، على مدى مسار زمني ناهز الثمانية عشر عاماً (1992-2009) وهي معدلات تعد مقبولة جداً من حيث استقرارها المنخفض. وهنا يمكن القول بأن التحسن في الأداء الاقتصادي كان سبباً مهماً من أسباب معالجة مشكلة البطالة وتحقيق هكذا نتائج مقبولة، يمكن أن تحسب لصالح المنهجية التطبيقية في التدرج نحو اقتصاد السوق في الصين.

## 2- مؤشر تحسن مستويات المعيشة بدلالة الاجور الحقيقية.

للاجور الحقيقية دلالة مهمة عن مدى القدرات الشرائية للمستهلكين، ومن ثم عن مستوياتهم المعيشية. وعليه يمكن لها أن تكون مؤشراً اجتماعياً معبراً عن مدى فاعلية المنهجية المتبعة في التحول الاقتصادي. علماً أن انحسار متوسطات الاجور الحقيقية في حدود معينة بحيث تضمن حدود الكفاف فقط - دون تطويرها - يعد خللاً تنموياً، لأن ذلك سوف لا يضمن تحقيق هدف رفاه المستهلك الذي تهدف إلى تحقيقه أي منهجية تحويلية نحو اقتصاد السوق. ومن ثم سيحسب هذا الخلل على المنهجية المتبعة في التحول الاقتصادي.



## جدول (12)

متوسطات الاجور الحقيقية في الصين للمدة (1992 – 2009)

(يوان صيني)

السنوات	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
المؤشر	106,7	107,1	107,7	103,6	103,8	101,1	107,2	113,1	111,4
السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
المؤشر	115,2	115,5	112	110,5	113,5	113	111,8	116,7	114,3

المصدر:  
الوطني

المكتب

للاحصاءات في الصين ،شبكة المعلومات الدولية ،الموقع :

[www.dllicountries.org/china-statistics](http://www.dllicountries.org/china-statistics)

يلاحظ من (12) ان متوسطات الاجور الحقيقية في الصين بعد التحول نحو اقتصاد السوق ،شكلت في أدناها (101,1) يوان صيني عام 1997 ، وفي أعلاها (116,7) يوان صيني عام 2008 وهو متوسط يعادل ما يقارب اقل من 20 دولار أمريكي شهريا" –بمتوسط سعر صرف 6,3 لكل دولار أمريكي – اي ما يعادل اقل من دولار واحد في اليوم .

وهو ما يعني إنها متوسطات على وجه الإجمال تعد من الانخفاض ما يعبر عن مدى تدني المستويات المعيشية للطبقة العاملة ،وهي الطبقة الأوسع في المجتمع . ومن ثم تشير بوضوح الى مدى عمق الفجوة في توزيع الدخل بين أصحاب الدخل المحدودة وأصحاب رؤوس الأموال . وما يؤكد أكثر على مدى توسع فجوة توزيع الدخل بين الطبقة العاملة والطبقة المالكة لرؤس الأموال ،هو ما سجله معامل جيني Gini – معامل حسابي لقياس مقدار توزيع الدخل – أذ انه كان في عام 1978 بين سكان الريف يتراوح بين (0.24 - 0.21) ،وبين سكان المدن يتراوح بين (0.1 - 0.18) ، وهو هنا يشير الى قرب المساواة في توزيع الدخل في الريف وفي المدن بصورة عامة . أما في عام 2008 كان معامل جيني الشامل (سكان الريف والمدينة) قد تجاوز (0.47) كاشفاً عن عمق فجوة توزيع الدخل ،وقد يعود السبب المباشر لهذا فجوة ،هو التحول نحو اقتصاد السوق ،وان منهجية التدرج لم تجدي نفعا" في إمكانية تقليص تلك الفجوة .(38)

## 3- تطور البنية المؤسسية للقطاع الصحي

من المؤشرات التي تأخذ بعدا" اجتماعيا" مهما" ،هو مدى تطور البنية المؤسسية للقطاع الصحي ، على ان تطورها الكمي والنوعي سيعني ضمنا" توفير فرصة اكبر لتقديم خدمات صحية تتواءم والحاجات الاجتماعية المتزايدة عليها . ومن ثم فإن تطور الجانب الصحي في الصين من عدمه يمكن ان يعكس مدى تأثير منهجية التحول التدرجي نحو اقتصاد السوق على مدى توفير الخدمات الصحية على انها خدمة اجتماعية للمجتمع الصيني .

## جدول (13)

تطور البنية المؤسسية للقطاع الصحي في الصين بين عامي (1978 – 2008)

(197)

2008	1978	المنشآت الطبية والصحية
19712	9293	- عدد المستشفيات
64120	55018	- عدد المراكز الصحية
180752	94395	- عدد العيادات الطبية
1310	887	- عدد العيادات الطبية الوقائية المتخصصة
3534	2989	- عدد المراكز الوقائية من الأمراض والسيطرة عليها
3011	2571	- عدد مراكز الأمومة والطفولة
272439	165153	- مجموع المنشآت الطبية والصحية
2008	1978	سعة المستشفيات
2883000	1100000	- عدد الأسرة في المستشفيات
865000	744000	- عدد الأسرة في المراكز الصحية
117000	12000	- عدد الأسرة في مراكز الأمومة والطفولة
—	132000	- عدد الأسرة في منشآت طبية أخرى
3865000	1991000	المجموع
4,48	1,93	المعدل (سرير لكل ألف شخص )
2008	1978	عدد الكادر الصحي
2082000	1033000	- عدد الأطباء
1653000	407000	- عدد الممرضين
5030000	2464000	- عدد الاختصاصات الأخرى في المجال الطبي
8765000	3904000	المجموع
1,58	1,08	المعدل (طبيب لكل ألف شخص

المصدر: تيان ينغ كوي ، طريق الصين – النظرة العلمية الى التنمية ، ترجمة عباس جواد كريمي ، مؤسسة الفكر العربي للبحوث والدراسات ، بيروت ، الطبعة الاولى ، 2011 ، ص 75-76

بيانات الجدول (13) تشير إلى أن الكوادر والمؤسسات الطبية في الصين قد ازدادت بما يقتر ب من الضعف ما بين العامين (1978 – 2008)، وهو ما يعني حصول نقلة نوعية وكمية في تطور القطاع الصحي، سواء على المستوى الأفقي من حيث التوسع البنائي في المؤسسات الصحية، أو على المستوى العمودي من حيث نمو أعداد الأطباء والمتخصصين في المجال الصحي. وهو إنجاز يمكن أن يحسب في إطار تحسن الخدمات الاجتماعية في الصين، ومن ثم يحسب للمنهجية التنموية المتبعة في التحول التدريجي نحو اقتصاد السوق.

#### 4- متوسط نصيب الفرد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون

للاختلاف بين مناهج التحول نحو اقتصاد السوق من حيث عوامل السرعة والشمول في التطبيق الأثر البالغ في مدى ما يمكن أن يتحملة المجتمع من كلف بيئية ناتجة عن زيادة استهلاك الطاقة بسبب توسع الصناعات وتطورها، ولعل متوسط نصيب الفرد من انبعاثات غاز CO<sub>2</sub> الناجم عن تلك الصناعات خير مؤشر لما يمكن أن يتحملة المجتمع من الكلف البيئية، وما يمكن أن يعكسه ذلك من مدى نجاح منهجية التحول الاقتصادي المتبعة على المستوى البيئي.

#### جدول (14)

متوسط نصيب الفرد الصيني من انبعاثات غاز CO<sub>2</sub> للمدة (1992 – 2007)

(طن متري)

السنوات	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
المؤشر	2,2	2,3	2,4	2,6	2,8	2,8	2,8	2,7
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
المؤشر	2,6	2,7	2,9	3,8	3,9	4,3	4,7	5

المصدر: بيانات وإحصاءات البنك الدولي، شبكة المعلومات الدولية، الموقع:

<http://data.albankaldawli.org/indicator/EN.ATM.CO2E.KT>

الجدول (14) يبين أن متوسط نصيب الفرد الصيني من انبعاثات غاز CO<sub>2</sub> الناتج عن النمو الصناعي الكبير في الصين بعد التحول التدريجي نحو اقتصاد السوق، قد تراوح بين (2,2 – 2,9) طن متري سنوياً خلال المدة (1992-2002)، وهي مقادير تعد قليلة مقارنةً بنظيراتها في دول أخرى. أما عند العام 2003 فقد أخذت تلك المقادير بالتزايد، ولكنها لم تصل إلى حدود القلق حتى عام 2007، ومع ذلك فإن هذه الزيادات في التلوثات البيئية، ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار من خلال التشديد على تطبيق المعايير البيئية، واستغلال منهجية التدرج عند التوسع في الاستثمارات الجديدة أو زيادة نشاط الاستثمارات الحالية عن طريق استخدام كل ما هو صديق للبيئة من ابتكارات وتكنولوجيات جديدة، لإمكانية تقليل الكلف البيئية لأدنى حدود ممكنة.

يلاحظ أجمالاً أن المؤشرات المختارة لتقييم الأداء الاجتماعي والبيئي، عكست في جزء كبير منها إيجابية مقبولة، ولم تعكسها في الجزء الآخر، في تحقيق النتائج المطلوبة من المنهجية التنموية التي اعتمدتها الصين في التحول التدريجي نحو اقتصاد السوق. إذ يلاحظ من المؤشرين المتعلقين بتقييم السياسة التشغيلية تضارب من حيث النتائج، فمثلاً "مؤشر معدلات البطالة" يشير بوضوح إلى أن المنهجية التدرجية في التحول الاقتصادي نجحت في ضبط معدلات البطالة بتجاه تقليصها إلى حدود

مقبولة تتراوح بين (2,3 – 4,29) وهي حدود لمعدلات بطالة تعد أهدافاً استراتيجية تبتغي غالبية دول العالم تحقيقها . لكن بالمقابل يسجل مؤشر تحسن مستويات المعيشة بدلالة الاجور الحقيقية في الصين تدنياً واضحاً في معدلات أجور العاملين . وهو ما يعني توفر فرص العمل ولكن بأجور منخفضة ، ولعله السبب الرئيس في التفوق السلعي الصيني في الخارج من حيث قوة المنافسة السعرية . وبتعبير آخر ، ان من الأسباب المهمة التي أدت إلى التفوق الاقتصادي الصيني ، هو عرض العمل الكبير ، الذي قاد إلى انخفاض معدلات الاجور ، ومن ثم الكلف الإنتاجية ، وبالنتيجة تفوق اقتصادي على حساب انخفاض المستوى المعاشي ، المعبر عنه بانخفاض الاجور الحقيقية . وللتخفيف من شدة انخفاض المستوى المعاشي ، جاء التركيز على توفير الخدمات الأساسية في الحياة للمجتمع الصيني ، ومنها الجانبين الصحي والبيئي ، اذ سجلا المؤشران المختاران في هذين المجالين تحسناً واضحاً ومقبول . وهو ما يمكن ان يحسب لمنهجية التدرج في التحول الاقتصادي مقارنةً "بمناهج تحول أخرى

## الإستنتاجات

- 1- أثبتت منهجية التدرج في التحول نحو اقتصاد السوق ،انه بالإمكان إجراء إصلاحات بالغة ،مما أثمر نتائج اقتصادية كبيرة والدليل ان التجربة الصينية جاءت بالمستوى المطلوب من حيث النتائج الاقتصادية والبيئية . وبمستوى اقل من حيث النتائج الاجتماعية . وذلك وفقا لما تم تحليله من مؤشرات مختارة للأداء الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في الصين .وذلك بعد اكتمال خطوات التحول التدرجي نحو اقتصاد السوق . ونتيجة لذلك تبوت الصين مكانا " رفيعا " على المستوى الاقتصادي الدولي (فكانت مثلا" تأتي في المرتبة الرابعة ضمن قائمة البلدان حسب معدلات النمو الحقيقي لإجمالي الناتج المحلي ،وبمعدل نمو 10,3 لعام 2010 . وكذلك في المرتبة الحادية عشر ضمن قائمة البلدان حسب معدلات نمو الناتج الصناعي لعام 2010 ) (39) وهي بذلك تكون شديدة القرب من مستوى ما كانت تطمح إليه . فالأهداف الاقتصادية متحققة جميعا " . لكن الأهداف الاجتماعية لم يكتمل تحقيقها بعد ، وهو ما يعني تطابق الى حد كبير مع صحة فرضية البحث حول ما هو متحقق من تقدم في الأداء الاقتصادي الصيني كأثر ناجم عن إتباع منهج التدرج في التحول نحو اقتصاد السوق .
- 2- ومن أهم ما يمكن استنتاجه من تجربة تحول الصين نحو اقتصاد السوق ،هو الترابط المتين بين ما تم إتباعه من منهجية تدرجية في التحول الاقتصادي من جهة ، ومدى الاستقرار السياسي من جهة أخرى . فمن السمات المميزة للتجربة الصينية، هو إنها لم تقوم على أساس تحول ديمقراطي يشمل البعدين السياسي والاقتصادي على حد سواء ،أي إن التحول الاقتصادي لم يأتي في إطار تحول سياسي نحو الديمقراطية . بل جاء التغيير ليشمل الجانب الاقتصادي دون السياسي،وهو ما حافظ على بيئة سياسي مستقرة أخذت على عاتقها احتضان تحول تدرجي سليم نحو اقتصاد السوق.فمراحل التحول السياسي نحو الديمقراطية ،ولاسيما الأولى منها ،عادت" تحمل في ثناياها فوضى وعدم استقرار سياسي ،يدفع باتجاه إحدى نتيجتين ، أما عدم قدرة على التحول الاقتصادي بسبب الصراعات السياسية وعدم وحدة القرار بما يعطل مسار التحول نحو اقتصاد السوق ،أو اللجوء إلى اعتماد منهج الصدمة في التحول ،لتلافي إمكانية التراجع عن قرار التحول الاقتصادي ،ومن ثم فإن ذلك يعني إن التحول بالصدمة مسألة اضطرارية يفرضها عدم الاستقرار السياسي ،أما الوضع الطبيعي والمستقر سياسيا" فيدفع باتجاه تبني منهج التدرج في التحول اقتصاديا" وبما يقلل كلف التحول إلى أدنى ما يمكن .

## الهوامش والمصادر

- 1- د. محمد طاقة ،العولمة الاقتصادية، الطبعة الاولى ،بغداد ، 2001 ،ص 90-91.
- 2- تشي ون ، موجز أحوال الصين ، ترجمة احمد محمد خير ، دار النشر بالغات الأجنبية، بكين ، 1983 ، ص 33-34.
- 3- جيان بوزان وهو هوا ، موجز تاريخ الصين، ترجمة هناء عبود ،دار دمشق للنشر، 1983، ص 115.
- 4- جمهورية الصين الشعبية، ثورة 1911، دار النشر باللغات الأجنبية ، بكين، 1976، ص 5-7.
- 5- الصين المعاصرة ، ترجمة محمد الجندي ، الاتحاد السوفيتي، 1975، ص 7-12
- 6- بيرانيوف، تاريخ القرن العشرين -1900-1948 ترجمة نور الدين حاطوم ، مطبعة الجامعة السورية ، دمشق ، ص 35.
- 7- جيان بوزان وهو هوا ، مصدر سابق ، ص 131-132،
- 8- د. نادر فرجاني من الكتاب الاحمر الى الكتاب الاصفر – عرض تجربة الصين التنموية ، ندوة التنمية المستقلة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1987 ، ص 291 ،
- 9- د غارسنو، النجم الاحمر فوق الصين – المرحلى الاولى للثورة الصينية ، ترجمة كمال ابو العز كمال ، دار الطليعة للنشر ، بيروت ، 1970 ، ص 10
- 10- د. محمد دويدار ، ود. مصطفى رشدي ، الاقتصاد السياسي ، الاسكندرية ، الطبعة الاولى ، 1973 ، ص 840 .
- 11- طاهر فاضل حسون ، البناء الاشتراكي في الصين ، مجلة الاقتصادي ، العدد (3) ، تشرين الأول 1979، ص 30 .
- 12- ميشيل تودارو ، التنمية الاقتصادية ، ترجمة د. محمود حسن حسني ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، 2009 ، ص 309 .
- 13- تيان ينغ كوي ، مصدر سابق ، ص 31 .
- 14- الصين المعاصرة ، مصدر سابق ، ص 153-159
- 15- نزيرة الافندي ، القفزة الاقتصادية للصين في عهد ماو ، مجلة السياسة الدولية ، عدد 47 ، 1977 ، ص 246 .
- 16- الموسوعة الحرة ، ويكيبيديا ، شبكة المعلومات الدولية ، الموقع [www.en.wikipedia.org/wiki/economy](http://www.en.wikipedia.org/wiki/economy) ،
- 17- برانتلي ووماك ، وجيمس آر. تاونسند ، السياسة في الصين ، ترجمة هشام عبد الله ، الدار الأهلية للنشر ، عمان ، 1998 ، ص 708-709 .
- 18- آفريت هاجن ، اقتصاديات التنمية ، ترجمة جورج خوري ، مركز الكتب للنشر ، الاردن ، ص 387 – 388 .
- 19- د. نادر فرجاني ، مصدر سابق ، ص 298 .
- 20- روبين ميريددين ، الفيل والتنين – صعود الهند والصين ودلالة ذلك لنا جميعا" ، ترجمة شوقي جلال ، عالم المعرفة ، 359 ، 2009، ص 27 .
- 21- تيان بنغ كوي ، مصدر سابق ، ص 31 .
- 22- برانتلي ووماك ، وجيمس آر. تاونسند ، مصدر سابق ، ص 709 – 710 .
- 23- د. نادر فرجاني ، مصدر سابق ، ص 299.

- 24- المصدر نفسه ،ص 299.
- 25- الصين المعاصرة، مصدر سابق ، ص 64-65.
- 26- روبين ميريددين ،مصدر سابق ، ص 30 .
- 27- خيري عزيز ، الافتتاح والتحديث في الصين الجديدة ،مجلة السياسة الدولية ،العدد 59 ، 1980 ، ص 61 – 62 .
- 28- وي وي زانج ، الإصلاح الاقتصادي في الصين ودلالاته السياسية ،مركز دراسات الامارات والبحوث الإستراتيجية ، ابو ظبي ،العدد 11 ، 1995 ، ص 10 .
- 29- د. محمد السيد سعيد تحليل مقارنة لتجار ب الإصلاح في العالم الشيوعي ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 89 ، يوليو ، 1987 ، ص 129 .
- 30- سعد الدين وهبي ، نصف قرن في الصين ، دار الفجر للنشر والتوزيع ،القاهرة ، 1994 ، ص 71 .
- 31- محمود عبد الفضيل العرب والتجربة الآسيوية ، مصدر سابق ، ص 171-177 .
- 32- روبين ميريددين ، مصدر سابق ، ص 37 – 39 .
- 33- روبين ميريددين ، مصدر سابق ، ص 34 ،
- 34- محمود عبد الفضيل ، مصدر سابق ، ص 92- 105 ،
- 35- روبين ميريددين ، مصدر سابق ، ص 35 ،
- 36- تم استخلاص متضمنات هذه المراحل من واقع المقابلات التي قمنا بها اثناء زيارتنا للصين في تشرين الأول من عام 2011 ،ولاسيما مع الدكتور Peixiaoge ، سكرتير عام مركز الدراسات الرأسمالية الصيني ،التابع لمعهد الدراسات الاقتصادية للعلوم الاجتماعية في بكين 37-
- 223.P IMF , International Financial statistics , year book 2003 .
- 230.P IMF , International Financial statistics , year book 2010 .
- 38- تيان بنغ كوي ،مصدر سابق ، ص 88
- 39- الموسوعة الحرة ، ويكيبيديا ، اعتماداً على مؤشرات صندوق النقد الدولي ، وثيقة الكترونية منشورة على شبكة المعلومات الدولية في الموقع : [www.Wikipedia.org](http://www.Wikipedia.org)